

مخرج أزمة التعيينات ينتظر بري

رأس بنود جدول الأعمال، فضلاً عن التحالف الجديد بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية واتفاقهما على أولوية البحث في قانون الانتخاب.

مسألة أخرى تبدو عائقاً أمام تعديل القانون، تتمثل في موقف الرئيس فؤاد السنيورة الذي «يعارض بشدة رفع سن التقاعد للضباط بسبب الأعباء المالية التي يتسبب فيها تعديل كهذا لجهة مخصصات الضباط وتعويضاتهم لاحقاً»، فيما يتساءل مصدر وزاري عن «الحد الذي يستطيع فيه السنيورة التأثير على أعضاء هيئة مكتب المجلس ودفعهم إلى الاعتراض خلافاً لرغبة الرئيس سعد الحريري، في حال وافق الأخير على التعديل».

من جهة أخرى، ستأخذ مسألة النفايات حيزاً كبيراً من جلسة اليوم مع استمرار الأزمة. وعلى الرغم من أن غالبية الوزراء يبدون تشاؤمهم من إمكانية إيجاد حلول سريعة، قالت مصادر وزارية إن وزير البيئة سيعرض على الحكومة صورة عامة عن الوضع وما توصل إليه عدد من الشركات المهتمة بنقل نفايات لبنان إلى الخارج.

بدوره، يعقد وزير المال علي حسن خليل مؤتمراً صحافياً في مبنى الوزارة بعد ظهر اليوم لشرح مسألة «سندات اليوروبوند» وأزمة الرواتب المتوقعة في أيلول المقبل، في ما يبدو رداً على كلام «كتلة التغيير والإصلاح» وأن.

في سلسلة تصريحات إيجابية. كذلك فإن وصول الاقتراح إلى مجلس النواب يتطلب توقيع نواب التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية على فتح دورة استثنائية، وهو ما يصّر عليه برّي. ورغم تسريب أكثر من إشارة في اليومين الماضيين نقلاً عن عون باعتباره «مجلس النواب غير شرعي، ولكنه قانوني»، إلا أن بري يصّر أولاً على ضرورة اعتراف عون بشرعية المجلس النيابي قبل البحث في التعديل، وثانياً على آلية عمل المجلس ووضع جدول الأعمال في هيئة مكتب مجلس النواب من دون شروط من الكتل النيابية.

ويفتح الحديث عن جدول الأعمال مسألة القضايا التي تقع تحت خانة «تشريع الضرورة»، كما تفتح المجال أمام اعتراض وزيرى حزب الكتائب الذي يصّر على عدم المشاركة في جلسات مجلس النواب في حال لم يكن انتخاب رئيس للجمهورية على

«قانون الدفاع الوطني» لرفع سن التقاعد لضباط الجيش والأجهزة الأمنية ثلاث سنوات، في محاولة لتأجيل أزمة التعيينات سنتين على الأقل، وتجنب السلطة الدخول في شلل تام.

وكان المشروع عُرض سابقاً على مجلس الوزراء بغية حل الأزمة، وتحفظت عليه قيادة الجيش لما يسيبه من «تخمة» في عدد الضباط الكبار، فيما تقلب موقف عون حياله بين الموافقة في البداية، ومن ثم الاعتراض. ويمكن للاقتراح، في حال تم التعديل، أن يحل إشكالية خروج العميد شامل روكز من السباق إلى قيادة الجيش، ويمنحه عامين إضافيين كمرشح للمنصب، فيما يمنح قهوجي عاماً إضافياً في القيادة، في حال تم التمديد له لعامين خلال الشهرين المقبلين، ويضفي شرعية على مدة التمديد له في القيادة.

غير أن مبادرة إبراهيم - المشنوق لا تزال في بدايتها، علماً بأن عون وسلام والنائب وليد جنبلاط وافقوا عليها، فيما لم يحدّد الرئيس نبيه بري موقفه حتى اللحظة، واستمهل تيار المستقبل لمعرفة رأي رئيس المجلس قبل اتخاذ أي موقف.

في المعلومات، فإن إبراهيم بدأ جولته على عون، ثم جال في اليومين الماضيين على أكثر من جهة، بينها سلام وجنبلاط، والتقى بري بعد ظهر أمس ثم الوزير علي حسن خليل. وأبلغ إبراهيم بري أن عون لا يمانع إعادة البحث في التعديل، من دون أن يسمع جواباً.

وفي وقت توّكد فيه مصادر التيار الوطني الحرّ أن «عون لم يرفض إعادة البحث في التعديل، لكنه ليس لاهناً خلفه، وهو أبدى إيجابية أولية حتى لا يقولوا إنه يتعاطى بسلبية»، تقول مصادر وزارية أخرى إن «المبادرة تشكل مخرجاً لعون بعد أن وصل إلى طريق مسدود، ويات التمديد لقائد الجيش مسألة وقت».

إلا أن وصول اقتراح تعديل القانون من الحكومة إلى مجلس النواب، يعني الحصول على توقيع رئيس الجمهورية عليه في الحكومة، أو من يرث صلاحياته، ما يعيد البحث في آلية عمل الحكومة، علماً بأن سلام أبدى مرونة في الجلسة السابقة حول التوافق على آلية العمل الحكومي، ولاقاه العونيون

سحب اللواء عباس إبراهيم من أدرج مجلس الوزراء مشروع تعديل «قانون الدفاع الوطني» مخرجاً للمقعدة التعيينات الأمنية. المبادرة لا تزال عند عقدة الرئيس نبيه بري الذي ينتظر من النائب ميشال عون اعترافاً بشرعية المجلس النيابي وتوقيعاً على فتح دورة استثنائية

حتى ساعة متأخرة من ليل أمس، لم يكن أي سيناريو لجلسة مجلس الوزراء اليوم قد حسم بعد. فالأجواء الإيجابية التي أشيعت في اليومين الماضيين عن هدوء متوقع، عطفاً على مبادرة يجري العمل عليها لحل عقدة التعيينات الأمنية، وتكفل الوزير السابق سليم جريصاتي بتثبيت الإيجابية في كلمته بعد الاجتماع الدوري لتكثّل التغيير والإصلاح أمس، مرهونة بـ«اختبار اليوم»، كما قال جريصاتي نفسه.

وليس خافياً «الهمس» الذي يُنقل عن وزير الدفاع سمير مقبل عن نيته السير في التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي في سلة واحدة مع التمديد لرئيس الأركان وليد سلمان، إذا تعذر التوافق على أحد الأسماء الثلاثة التي ينوي طرحها لخلافة سلمان، كما هو متوقع. كلام مقبل يضعه أكثر من مصدر وزاري في خانة الضغط على عون الذي يهدد برد فعل قاس يصل حد تعطيل الحكومة والتحرك في الشارع على نطاق أوسع من التحركات السابقة، في ظل حرص الجميع، وفي مقدمهم الرئيس تمام سلام وتيار المستقبل، على حماية الحكومة في وقت تتفاقم فيه أزمات كبيرة في البلاد، على رأسها ملفا النفايات والرواتب، فضلاً عن «الوقت الضائع» الذي تمرّ به النزاعات قبل التسويات في الإقليم، ومع استشعار الجميع الخطر المحقق، «نكش» المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم من أدرج مجلس الوزراء، بمباركة وزير الداخلية نهاد المشنوق ورعايته، اقتراح تعديل

وفي وقت سُغلت فيه وزارة البيئة بالعرض الذي تقدمت به شركة «فيوليا» الفرنسية لتصدير النفايات الى الخارج، لم تتضح بعد النتيجة النهائية لهذا العرض الذي يحتاج أيضاً الى فترة للتجهيز والإنشاء، خصوصاً تركيب معدات لتجفيف النفايات وتقطيعها بعد فرزها بشكل دقيق والتأكد من خلوّها من أي نفايات سامة أو مشعة. وعلى عكس موجة التفاؤل التي أشيعت في اليومين الماضيين، يؤكد مصدر وزاري متابع لملف التفاوض مع الشركات التي قدمت عروض الترحيل الى الخارج، أن طريقة تنفيذ هذا الخيار والتعقيدات التقنية المرتبطة به أكبر بكثير مما يتوقع البعض، إضافة الى كلفته العالية، وأن احتمالات فشله أعلى بكثير من احتمالات نجاحه.

ماذا عن الخيارات السابقة التي طرحت حول التخزين المؤقت في عقارات مكشوفة، أو دفن النفايات غير المعالجة في كسارات ومقالع في جبل لبنان؟

يتبين بالوقائع أن خيار التخزين في عقارات مكشوفة الذي بدأ العمل به في بيروت والضاحية قد شارف على مرحلة الاستنفاد، وأن خيار الطمر في الكسارات لا يزال أيضاً يصارع اعتراضات شعبية وطائفية دفعت بالنائب وليد جنبلاط الى استبعاده من ضمن المقترحات التي عرضها خلال الساعات الـ24 الماضية. وتبين أن جنبلاط الذي كان متحمساً جداً لخيار الطمر من دون معالجة في الكسارات بات أكثر اقتناعاً بأن هذا الخيار مكلف من الناحيتين البيئية والسياسية، خصوصاً أن حماسته لم تتراقف مع حماسة مماثلة من بقية الاطراف. وتبين أن آخر مقترحات الطمر في بلدة رشعين في كسروان قد تم التراجع عنه أمس بإجماع مجلس اتحاد بلديات كسروان الفتوح، ورأى المجلس أن موضوعاً بهذا الحجم لم يعد محصوراً بأي بلدية، وهو من مسؤولية الدولة.

ومع تصاعد موجة التشاؤم بفشل جميع الحلول المؤقتة، لا يزال هناك من يراهن على أن جنبلاط سيقدم تنازلات في الفترة المقبلة بإعادة فتح مطمر الناعمة - عين درافيل. لكن الأخير يرى أن إغلاق المطمر فضح التركيبة الحالية لإدارة النفايات، وأن مسألة إعادة فتح المطمر على قاعدة مهلة إضافية لا تستند الى انتقال جدي وملموس في طريقة إدارة النفايات من خلال مناقصات ترسو على شركات ذات سمعة جيدة، هو أمر غير مطروح إطلاقاً، علماً بأن إعادة طرحه تحت أي ظرف أو مسمى يحتاج الى علاجات تكاد تكون مستعصية مع أبناء قرى منطقة الشحار الغربي المحيطين بالمطمر، الذين لا يزالون يرابطون في الخيم المنصوبة عند مدخل المطمر لليوم الثامن عشر.

برّي ينتظر من عون اعترافاً بشرعية المجلس وتوقيعاً على فتح دورة استثنائية

عون لم يرفض الاقتراح لكنه ليس لاهناً خلفه (هيلم الموسوي)



عون لم يرفض الاقتراح لكنه ليس لاهناً خلفه (هيلم الموسوي)

علم وخبر

السعودية لا تدفع

لم تدفع المملكة العربية السعودية لفرنسا، حتى اليوم، سوى 20% من قيمة هبة الـ3 مليارات التي أعلنت عنها لشراء أسلحة فرنسية للجيش اللبناني. ومن غير المعروف سبب امتناع الرياض عن استكمال دفع مستحقات الصفقة الفرنسية. رغم ذلك، وصلت الى قيادة الجيش رسالة رسمية من باريس تؤكد أن الصفقة لا تزال سارية المفعول.

بلال البدر عريساً؟

انتشرت دعوات عبر الرسائل الهاتفية الى المشاركة في حفل زفاف الاسلامي بلال البدر، مساء اليوم، في مقره في حي الطيرة في عين الحلوة. وكان البدر قد عاد الى الطيرة بعد نوابه لايام في حي حطين اثر مشاركته في اغتيال العقيد طلال الاردني وتوعد العميد محمود عيسى (اللينو) بالانتقام منه. مصادر من داخل المخيم وجدت في الترويج لعرس البدر رسالة تحد لحركة فتح مفادها

ان «العريس» لا يخشى ردة فعلها الى درجة انه متفرغ للاحتفال بزفافه!

وفادي الصالح مطلوب رسمياً

فشلت المساعي لتسوية قضية المدير المقال في وكالة «أونروا» فادي الصالح، ويات مطلوباً للقضاء بعد رفع دعاوى ضده من بعض المتضررين في إشكال وقع في حي طيطبا في عين الحلوة أواخر حزيران الفائت. فشل التسوية استكمل بنقل العنصرين في كشافة المقدسي التي شكلها، محمد شناعة وصلاح ميعاري، من كتلة زغيب إلى وزارة الدفاع حيث سيحوّلان إلى القضاء العسكري بعد إنهاء التحقيق معهما. ويبدو أن الصالح نظم حياته بما يوحي أنه لن يسلم نفسه. فبعد أن كان يقيم مع أسرته في صيدا، استأجر منزلاً في حي الصفصاف داخل المخيم. وكانت «أونروا» أقالت الصالح من منصبه بعد تورطه في الإشكال مع عناصر من حركة فتح، ما أدى إلى مقتل شخص وجرح آخرين وتضرر عدد من الممتلكات. الوكالة نقلته إلى قسم المشتريات في مركزها الرئيسي في بئر حسن، لكنه وضعه القانوني بات يعرقل التحاقه بالوظيفة.